آراء

الحريديم يبدّدون نقطة عمياء

أنطوان شلحت

تسلّط التفاعلات المترتّبة عن قضية إنهاء إعفاء الشبّان اليهود الحريديم المتشدّدين دينيّاً في إسرائيل من الخدمة العسكريّة الإلزامية الضوء على متناقضات جوهرية داخل المجتمع اليهودي الإسرائيلي، ليس أقلّ من الحاجات الماثلة أمام الجيش الإسرائيلي، سيما في مجال المورد البشري، بسبب نتائج الحرب المستمرّة على غزّة. فقبل أن تتصدّر هذه القضية جدول الأعمال السياسي في إسرائيل، على خلفية انتهاء سريان أمر أصدرته الحكومة، ويقضي بتعليق التجنيد الإلزامي لهؤلاء الشبّان، ومطالبة المحكمة العليا بإصدار قرار يلزم الحكومة بسنّ قانون جديد بشأن التجنيد يشمل الشبان الحريديم، راجت تقارير ساهمت في جعل صيرورة مجتمع اليهود الحريديم بمثابة نقطة عمياء في ما تنطوي عليه من تداعياتٍ على مستقبل دولة الاحتلال واقتصادها. وهي تداعياتٌ متأثرة بأمرين يخصّان هذا المجتمع: الأول، نسبة الزيادة الطبيعية فيه، التي تصل إلى 4,2% مقارنة بـ1,4% في المجتمع اليهودي غير الحريدي، وستصل نسبته بين مجمل السكان إلى أكثر من الثلث بعد فترة قصيرة. الثاني، امتناع نسبة عالية جداً من الحريديم من الانخراط في سوق العمل، وضغط قادتهم على المؤسسة الحاكمة للحصول على المزيد من المخصّصات الاجتماعية التي تشكل عبئاً ليس بقليل على الخزينة العامة، كذلك فإن نمط حياتهم التقشّفي لا يساهم في النمو الاقتصادي، وفوق هذا كله امتناعهم عن أداء الخدمة العسكرية في الجيش من منطلقات دينية، وحتى المؤشّرات الأخيرة التي بدأت تظهر حول استعداد نسبة ضئيلة منهم للمشاركة في الخدمة العسكرية تدلّ على أنها مشاركة جزئية وهامشية. ويبدو أنه نتيجة لرسوخ هذه النقطة العمياء، بتنا نصادف في كثير من الأدبيات الإسرائيلية تقارير تأتي على «تطوّرات عميقة» و«أسرلة» في صفوف قطاع الحريديم، وانتشرت ليس فقط على لسان ناطقين وناطقات بلسان هذا القطاع، إنما من خارجه أيضاً. وما يتبيّن الآن أنها مجرّد تمنيات في أحسن الحالات وألاعيب سياسية في أسوأها، الغرض منها استمرار شرعنة الحلف التاريخي الذي يعتمد عليه حُكم حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو.

وضمن هذه المستجدّات، أظهرت نتائج استطلاع أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية أخيراً أن 70% من الحريديم لا يرون سبباً لتغيير الإعفاء الممنوح لهم من الخدمة العسكرية. وهي نسبة مشابهة للتي نشرها استطلاع سابق نشره معهد سياسات الشعب اليهودي في ديسمبر/ كانون الأول الماضي. وهذا يدلّ على أن الكلام الصادر عن الحاخام الأكبر لليهود الحريديم الشرقيين، يتسحاق يوسف، الذي هدّد بهجرة جماعية للحريديم من إسرائيل، إذا فُرض عليهم قانون التجنيد الإجباري، وكذلك افتتاحية صحيفة ياتيد نئمان، الناطقة بلسان الحريديم الأشكيناز التي اعتبرت أن دراسة الشبان الحريديم التوراة تعود بالنفع على إسرائيل، ليس أقل من الخدمة العسكرية، لم يظهرا من عدم، بل من وجود رابطة وثيقة بين الحريديم وزعامتهم في كل المستويات. وينبغي إعادةُ التذكير بأن الحريديم يتطلّعون، أكثر من أي غاية أخرى، إلى ترميم «عالم التوراة» في إسرائيل، بعد تدميره في أوروبا، خصوصاً إبّان الحرب العالمية الثانية، وهذا التطلّع ينبع من الإيمان الذي يعتبر أن «تعلّم التوراة عمل وجودي بالنسبة إلى الشعب اليهودي». ويختلف تفسير الحريديم لـ«تعلم التوراة» عن الاعتقاد السائد، إذ إنهم يقصدون به دراسة الغمرا (التلمود البابلي) أو التلمود وتفسيراتهما. وبعد دمار مراكز اليهود والحريديم في أوروبا، بقيت الولايات المتحدة، ومن ثم إسرائيل، بعد قيامها، بمثابة المركزَين الكبيرين الوحيدين لتعلُّم التوراة. وتطوّرت في هذين البلدين مراكز هامة لتعلم التوراة وكذلك لليهود الحريديم، لكن كلا المركزين، الإسرائيلي والأميركي، كانا مختلفين، إذ يدرُس في مؤسّسات تعلّم التوراة في الولايات المتحدة طلاب حتى سنّ الزواج أو بعد الزواج بسنوات قليلة، وقلة من الحريديم فقط درسوا في هذه المؤسّسات فترة أطول بعد الزواج. في المقابل، تطوّرت في إسرائيل مؤسسة «كوليل» التي يدرس فيها الحريديم الرجال المتزوجون، وهكذا تطوّرت ظاهرة فريدة من نوعها، وصفها علماء الاجتماع الإسرائيليون بـ«مجتمع الدارسين».

العراق... من ينهي الشرب من الكأس المرّة؟

عبد اللطيف السعدون

كومة الفضائح التي تفجّرت في العراق، الأسبوع الماضي، وطاولت مرافق حيوية في الدولة حملت مؤشّراً خطيراً دالّا على خلل بنيوي اكتنف نشأة النظام السياسي الجديد الذي جاء به الأميركيون. وانعكس، طوال الأعوام العشرين التي مرّت، على البنيان الاجتماعي والتعليمي بمقدار مهول من الرثاثة والاهتراء في منظومة القيم والأخلاق السائدة، وجعل المواطن العراقي العادي يتساءل عمّا إذا كان هذا كله يحدُث في ظل حكم أحزاب تتشدّق بحمل رايات الإسلام وشعاراته، وعما إذا كانت تلك الأحزاب تمثل الإسلام حقا؟

ليس قليلا أن تلقي سلطات الدولة القبض على عميد إحدى الكليات الجامعية على خلفية استغلال طالبات وابتزازهن جنسياً مع أنه كان محسوباً على فصيل «إسلاموي»، ورعى قبل بضعة أسابيع ندوة لطلبة الجامعة عن «الجوانب المشرقة في حياة السيدة الزهراء»! وليس قليلا أن اكتشاف شبكة احتيال وغسيل أموال من ضباط كبار يتعاملون مع «فاشنستات» لابتزاز سياسيين وذوي مناصب عليا عن طريق الإيقاع بهم، وتصويرهم في أوضاع خادشة للحياء، ومن ثم إجبارهم على دفع أموال مقابل عدم فضحهم، وواحد من هؤلاء الضباط كان قد نشر كرّاسا تعليميا عنوانه «كيف تحصّن نفسك من الابتزاز الإلكتروني»! وليس قليلاً أن يعلن نائب سابق ورئيس حزب سياسي أنه تلقّى، في وقت سابق، تهديدا من رئيس المحكمة الاتحادية العليا يطلب منه الكفّ عن الدخول في تحالفٍ مع تيار سياسي معين، وفي حال عدم الاستجابة للتهديد ستعمد المحكمة لمقاضاته عن تهمةٍ ما، وطرده من البرلمان! وأيضا ليس قليلا إعلان الشرطة السويدية القبض على وزير الدفاع العراقي السابق الحاصل على الجنسية السويدية على خلفية «احتيال واحتيال مشدّد» في وقتٍ كان يتقاضى فيه رواتب من الدولة العراقية!

أضف إلى ذلك ما تكشف، في الشهور الأخيرة، عن تواطؤ ممنهج بين قوى نافذة في لبنان، وقوى مثلها ذات حول وطول في العراق على عمليات «غسيل شهادات» دكتوراه وماجستير من ثلاث جامعات لبنانية لم تتوفر فيها المعايير العلمية المعروفة لمسؤولين وسياسيين وذوي مناصب عليا من العراقيين ولأبنائهم، مقابل المال. وقدّم بعض من منحوا تلك الشهادات شهادات مزوّرة لمراحل أدنى جرى تمريرها ومعادلتها، ثم الانضمام للدراسات العليا، ومن دون حضور للمقرّرات الدراسية.

وبعدما اجرت السلطات اللبنانية تحقيقا في ما حصل، وتبيّن أن عمليات «غسيل الشهادات» شملت أكثر من 1700 حالة انفضح الموضوع، وفاحت رائحة التزوير وشراء الشهادات، وبدلاً من أن تعمد بغداد لمعاقبة من شارك في هذه «الفضيحة» تحرّكت أطرافٌ سياسيةٌ للضغط لغلق الموضوع، ولكن الأمر لم ينته عند هذا الحد، إذ اضطر العراق لإيقاف معادلة الشهادات الصادرة من الجامعات اللبنانية الثلاث المعنية، بعدما كان قد تم الاعتراف بشهادات مسؤولين عراقيين وأبنائهم، ومن بين من حصل على الدكتوراه من الجامعة الإسلامية في بيروت بهذه الطريقة، وهي إحدى الجامعات الثلاث ذات العلاقة بالفضيحة، رئيس السلطة القضائية، ووزير التعليم العالي، فتأمل!

قمّة البؤس أن تتعرّض المرافق الثلاثة الأهم في أي دولة (التعليم والأمن والقضاء) إلى هذه الكمية المهولة من الأعطاب، ولا تستثير همّة القائمين على السلطة والقرار فيها، وقمّة البؤس لملمة هذه الفضائح والتظاهر بالحزم.

وقمّة البؤس أيضا أنك لا تتوقع معالجاتٍ حقيقية لما هو مطروح من فضائح، وفظائع، ولا حلولا جذرية للمشكلات الماثلة، وكل ما يمكن أن نتوقّعه شرور جديدة، وفضائح تلد أخرى، كما لا تتوقع أن يقف أحدٌ من الذين يحكمون البلد ليفعل كما فعل المسرحي الكبير فاتسلاف هافل، الذي انتفض بعدما شاهد ما يجري من حوله: «لقد وصل الأمر إلى قدر من الرثاثة والاهتراء لا يمكن معه الصمت، وعليّ أن أنهي الشرب من الكاس المرّة»!

لكن من يا ترى من زعمائنا القابضين على السلطة يفكّر في أن ينشقّ لينهي الشرب من الكأس المرّة؟

(كاتب عراقي في كاراكاس)

التظاهرة التي تزعج

فاطمة العيساوي

تحوّلت تظاهرة لندن ضد الإبادة في غزّة إلى الهدف الأول لحملة التهويل بخطر الراديكالية بهدف إسكات الأصوات الناقدة للرعب المتواصل في غزّة. ليس من المبالغة القول إن تظاهرة لندن تحوّلت الى التعبير الأوسع للتضامن مع ضحايا الإبادة، ولإدانة نظام الفصل العنصري في إسرائيل، لكنها تجاوزت، إلى حد كبير، مجرّد التنديد بالإبادة الإسرائيلية لتتحوّل إلى منصّة للتضامن العالمي ضد العنف وكل أشكال الفصل العنصري والتمييز. التظاهرة التي هاجمتها شخصياتٌ وتشكيلاتٌ حزبية، بما في ذلك رئيس الحكومة، ريشي سوناك نفسه، على أنها منصّة لإنتاج التطرّف، تحوّلت إلى المعارضة الأكثر شعبية للسياسات التي تستهدف بشكل خاص ميزات أساسية، ومنها الحق بالتظاهر السلمي والتنوع، وهو طالما اعتبر مصدر غنىً للمجتمع البريطاني الذي يتمتع بدرجةٍ عالية من السلم الأهلي، مقارنة بجيرانه الأوروبيين، في العلاقات بين المجموعات الدينية والإثنية.

في مقالة نشرت هذا الشهر على الصفحة الأولى لصحيفة «الديلي تلغراف» اليمينية واسعة الانتشار، شن مفوّض الحكومة لمكافحة التطرف، روبن كوكس، هجوماً على تظاهرة لندن التي تجتذب كل شهر مئات الآلاف من المشاركين من كل أنحاء البلاد، محذّراً من أن لندن تتحوّل إلى «منطقة محظورة» على اليهود البريطانيين في نهاية الأسبوع، بسبب التظاهرة التي ترفع شعاراتٍ ضد إسرائيل، والتي تشكّل، برأيه، خزّاناً لإنتاج التطرف. جاء المقال لمفوض الحكومة الذي يعمل أيضاً مستشاراً لدى مركز أبحاث هنري جاكسون اليميني الليكودي في لندن، بعد سلسلة من التصريحات الرسمية تمهّد لتقييد التظاهرة التي لم يخفّ وهجها رغم محاولات الشيطنة والانتقادات ضدها. كانت وزيرة الداخلية السابقة سويلا برافر من وصفت التظاهرة بأنها «مسيرات الحقد» متّهمة الشرطة بالتهاون في التعاطي مع المتظاهرين عبر تطبيق «معايير مزدوجة» في التعامل مع متظاهرين آخرين، مثل ناشطي اليمين المتطرّف. ذهب رئيس الوزراء الحالي، ريشي سوناك، في الاتجاه نفسه، مستخدماً فزّاعة التطرّف في التحذير من تأثير التظاهرة في السلم الأهلي، منذّداً بأن «حكم العصابة يحلّ محلّ الحكم الديمقراطي»، وأن الشارع بات تحت سيطرة «مجموعات صغيرة لا تحترم قيمنا الديمقراطية». البروتوكول الجديد للشرطة الذي قدّمه سوناك تحت عنوان «حماية الديمقراطية» يفرض حزمة من الإجراءات، منها منع التظاهر أمام بيوت النواب أو الشخصيات العامة المنتخبة، باعتباره مصدر «تهويل» لهم، والطلب من المتظاهرين إشهار وجوههم. ليس التهويل من وجود مناطق «محظورة» بسبب السيطرة المزعومة لمجموعات متطرّفة جديداً، بل غالباً ما يتردّد في سرديات اليمين واليمين المتطرّف من الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب إلى نوّاب منتخبين وناشطين ومؤثّرين في وسائط التواصل الاجتماعي، كادّعاء أن مدينة بيرمنغهام البريطانية باتت منطقة محظورة لوجود مجموعاتٍ واسعةٍ من المسلمين من أصول آسيوية. جديد هذه التعبيرات أخيراً تصريح النائب المحافظ (انشقّ عن الحزب أخيراً)، لي أندرسون، أن عمدة لندن العمّالي، صادق خان، يعمل تحت سيطرة الإسلاميين.

باتت تظاهرة لندن ضد الإبادة في غزّة إحدى حلبات الصراع في ما تسمّى الحرب الثقافية بين المنادين بالهوية الثقافية الخاصة والخوف من ابتلاعها أو القضاء عليها على يد الهجرات الجماعية الكثيفة وزُهاب ما يُسمّى المدّ الإسلامي وبين المنادين بأهمية التنوّع والاعتراف به كإثراء للمجتمعات المضيفة وضرورة معالجة إرث الاستعمار والاعتراف بحقوق المجموعات المهمّشة وغيرها من الشعارات التي باتت تصنّف «راديكالية». تظاهرات الدعم لفلسطين التي انتشرت في مدن أوروبية وأميركية عدّة هي أيضاً مسرح لصراع مضمر بين الأجيال، إذ يقود الحركة المطلبيّة شبّان وشابات، بشكل خاص طلاب جامعات يعبّرون عن اعتراضهم لسياسات المؤسّسات السياسية والثقافية، ومنها جامعاتهم عبر عرقلة محاضرات أو اقتحام مكاتب أو تعليق شعارات داخل قاعات المحاضرات. رغم التهويل بالعقاب، باتت هذه التعبيرات تشكّل حيّزاً من الحياة اليومية في هذه المؤسّسات.

> تعتبر تظاهرة لندن في مقدّمة الأهداف المحتملة للتعريف الجديد للتطرّف، ما سيعزّز محاولات شيطنتها

التصريحات السياسية الأخيرة، التي تُوِّجت بتبني الحكومة تعريفاً جديداً للتطرف نقلت التظاهرة والجدل حولها من الحيّز الحقوقي والمطلبي الذي لا علاقة له بحماس أو بهجمات 7 أكتوبر، إلى حيّز الخطر الأمني الذي نجحت حكومات المحافظين في تسييسه ليتحول إلى سردية مؤثرة في مواجهة سردية التنوع وأهميته في المجتمع البريطاني. يعتبر التعريف الجديد للتطرف أنه «الترويج أو الدعم لأيديولوجية تعتمد على العنف والحقد أو عدم التسامح، وتهدف إلى: أولاً، نكران الحقوق والحريات الأساسية للآخرين أو تدميرها. ثانياً، تقويض أو قلب أو استبدال نظام المملكة المتحدة للديمقراطية البرلمانية الليبرالية أو الحقوق الديمقراطية، أو ثالثاً، تعمّد إيجاد بيئة مسهلة للآخرين لتحقيق النتائج في الحالتين الأوليين». وبحسب هذا التعريف، فإن الأشخاص أو المؤسّسات الذين قد يضافون إلى لائحة المتطرّفين لن يحاكموا بالضرورة أو يتم تجريمهم على أعمالهم، بل سيمنعون من ممارسة حقوق أو التمتع بمزايا معينة، منها مثلاً الحصول على تمويل حكومي. يفتح التعريف الجديد للتطرّف الباب واسعاً أمام تصنيف التعبيرات الخارجة على الخطاب السياسي المقبول بأنها تعبيرات متطرّفة، ما سيضع الأشخاص أو المؤسّسات الموصومين بها في خانة المشبوهين، ولو أنهم قد لا يتعرّضون للمحاكمة أو يتم تجريمهم. والأكثر إثارة للقلق، أن التعريف الجديد للتطرّف لم يعد يرتكز على الفعل، بل على الأيديولوجيا، ما يترك المجال واسعاً للتأويل وللاستخدام السياسي. رغم أن التعريف الجديد لا يحمل أي وزن قانوني، إلا أن تهمة التطرّف باتت بذلك وصماً لا يرتكز على آلية قانونية تتيح لمن تلصق بهم إمكانية دحضها من طريق الاستئناف.

تعتبر تظاهرة لندن في مقدّمة الأهداف المحتملة للتعريف الجديد للتطرّف، ما سيعزّز محاولات شيطنتها، مثل تشبيهها بتظاهرات اليمين المتطرّف أو تغاضي الإعلام عن تغطيتها رغم اجتذابها مئات الآلاف من المشاركين، ما عدا تركيزه على أخبار الاعتقالات التي لم تتجاوز أعداداً ضئيلة جداً. إلا أن التظاهرة ليست سوى حجّة للتضييق المتزايد على أشكال التظاهر السلمي في البلاد ومحاولة للاستخدام السياسي في ما يُسمى الحرب الثقافية وتداعياتها على الانتخابات المقبلة في البلاد. إلى حينه، سوف تستمر تظاهرة لندن ضد الإبادة بالإزعاج عبر إيجاد مساحات جديدة للتعبير خارج الخواء السياسي، ورغماً عنه.

(أستاذة جامعية في لندن)

كاريكاتير عماد حجاج

خلط الأوراق في هجوم موسكو

باسل الحاج جاسم

لا يمكن تحديد العلاقة المباشرة بشكل قطعي بين إعلان فوز فلاديمير بوتين في الانتخابات الرئاسية الروسية أخيرا والعملية التي تبناها تنظيم داعش خراسان قبل أيام في موسكو، ولكن يمكن أن يكون هناك تأثير نفسي أو رمزي لهذا الحدث في الوقت الذي تنظر فيه مثل هذه الجماعات إلى روسيا باعتبارها هدفاً لها، وتنفيذها هجماتٍ كجزء من استراتيجياتها المتعلقة بالتأثير على السياسة الداخلية والخارجية للدولة المستهدفة أو لإظهار القوة والتأثير المتزايد للجماعة. وبحسب كولين كلارك، من مركز سوفان (مجموعة بحثية مقرّها نيويورك)، فإن تنظيم داعش في ولاية خراسان ركّز اهتمامه على روسيا خلال العامين الماضيين، وكثيراً ما انتقد بوتين في دعايته، وبحسب مركز ويلسون (مقرّه واشنطن)، يضم تنظيم داعش - خراسان بين أعضائه مسلحين في آسيا الوسطى الذين لديهم مظالمهم الخاصة ضد موسكو.

وينظر اليوم إلى الهجوم أنه محرجٌ للغاية للزعيم الروسي، الذي دافع عن رسالة الأمن القومي قبل أسبوع فقط من فوزه بولاية خامسة في الانتخابات الرئاسية، منتصف مارس/ آذار الجاري. وقد يكون من بين عوامل اخرى كثيرة، مرتبطة بشكل مباشر في هذه الهجمة، دور روسيا في تقويض وإضعاف «داعش» والتنظيمات المتطرّفة في أفريقيا الوسطى، وهجوم موسكو في شقٍ منه بمثابة انتقام على الدور الروسي في مكافحة التنظيم في منطقة الساحل الأفريقي، بالإضافة إلى إظهار النفوذ بعد سنتين من التراجع في نشاطه، حيث يحاول التنظيم عبر ذلك تأكيد قدرته على الوصول إلى أوروبا. ومع ذلك، قد يقلل تقليل قدرات «داعش» وتنظيمات مشابهة أخرى من قدرتها على التنفيذ الفعلي للهجمات، لكن يجب أيضاً مراعاة عوامل أخرى، مثل الديناميات المحلية والسياسية والاقتصادية التي قد تؤثر على تطوّر الهجمات الإرهابية في المنطقة.

خسر «داعش» بين عامي 2017 و2018 ما تسمى «الخلافة» الجغرافيا التي كان يسيطر عليها في العراق وسورية، وتحوّل، منذ ذلك الحين، إلى مجموعة متحالفة بشكل فضفاض من الجماعات التابعة لتنظيم داعش في أفريقيا وآسيا مع قدرات ضئيلة على ما يبدو لتنفيذ هجمات واسعة النطاق في أماكن أخرى.

تأتي العملية الإرهابية في موسكو استكمالاً لنشاط متنامٍ لتنظيم داعش داخل الأراضي الروسية، وهو عكس ما يجري تداوله أن العملية كانت مُفاجئة لأجهزة الأمن الروسية، فقد كان لافتاً أن المكتب الإعلامي للجنة الوطنية الروسية لمكافحة الإرهاب أعلن، في 3 مارس/ آذار الجاري، قتل ستة عناصر من أتباع تنظيم داعش خلال عملية لمكافحة الإرهاب في مدينة كارابولاك بجمهورية إنغوشيا، وفي 7 مارس/ آذار الجاري، أعلنت أجهزة الأمن في روسيا أنها قتلت مسلحين من «داعش»، كانوا يخطّطون لـ«هجوم إرهابي» على كنيس في موسكو، وهي مؤشّراتٌ تؤكّد، في مجملها، أن قيام تنظيم داعش خراسان بعملية في روسيا كان احتمالاً مرجّحاً بشكل كبير، على نحو قد يعرّض أجهزة الأمن الروسية لانتقادات وضغوط شديدة في الفترة المقبلة.

وقالت السفارة الأميركية في روسيا أيضا في 7 مارس/ آذار إنها «تراقب التقارير التي تفيد بأن لدى المتطرّفين خططاً وشيكة لاستهداف تجمّعات كبيرة في موسكو»، بما في ذلك الحفلات الموسيقية. ووفقاً لمتحدّث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي، فإن الحكومة الأميركية شاركت هذه المعلومات مع السلطات الروسية وفقاً لسياسة «واجب التحذير» الطويلة الأمد. لكن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين رفض تحذير الولايات المتحدة ووصفه بأنه «استفزازي»، قائلاً «هذه التصرفات تشبه الابتزاز الصريح والنية لترهيب مجتمعنا وزعزعة استقراره». ووفقا لسفير أميركا السابق في كازاخستان وجورجيا ويليام كورتني، هناك عدة احتمالات لعدم الاستجابة بالضرورة لتحذيرات واشنطن في موسكو. وقال كورتني، الذي عمل سابقاً مساعداً خاصاً للرئيس الأميركي لشؤون روسيا وأوكرانيا وأوراسيا: «ربما استبعدوا ذلك لأنهم يعتبروننا العدو»، لكنه قال إنه من الممكن أيضاً أن المعلومات لم تتدفق بسلاسة عبر القنوات الحكومية في موسكو. وهنا تجدر الإشارة إلى أن توقيت التحذير الأميركي تزامن مع الانتخابات الرئاسية الروسية، وبطبيعة الحال، الإجراءات الأمنية كانت مشدّدة في تلك الفترة.

> تأتي العملية الإرهابية في موسكو استكمالاً لنشاط متنامٍ لتنظيم داعش داخلَ الأراضي الروسية

تشير حقيقة اكتشاف السلطات الروسية عدة مؤامرات مرتبطة بتنظيم داعش في وقت سابق من شهر مارس/ آذار الجاري، وأن السلطات الأميركية كانت تحذّر من وقوع هجوم في الوقت نفسه إلى وجود تهديد إرهابي نشط في موسكو من داعش. وواجه العالم في الساعات والأيام الأولى للهجوم الذي تعرّضت له موسكو روايتين: الأولى، إعلان تنظيم داعش خراسان مسؤوليته عنها. والثانية اتهام روسيا لأوكرانيا بالوقوف وراءه، وبين الروايتين يبقى سؤال كبير: هل الحادثة كانت مصادفة تقاطع مصالح بين التنظيم وكييف؟

(كاتب عربي في أستانة)

سنكتشف أننا كنّا شركاء في الجريمة

علي أنوزلا

ما يجري في غزّة منذ 173 يوما كارثة إنسانية بكل المقاييس، أبشع جريمة من فعل جيش من المجرمين العنصريين الحاقدين، ينفذون جرائمهم يومياً بارتكاب كل أنواع القتل والتعذيب السادي والانتقام المرضي على مرأى ومسمع من العالم، إلى درجة أن أغلب الناس طبّعوا مع مشاهد الجريمة، وبات ضحاياها مجرّد أرقام لا يدققون في عددها عندما يقرأونها أو يسمعونها أو يشاهدونها حتى لا تبقى حاضرة في أذهانهم يتذكّرونها لأنها ستعكّر أمزجتهم أو تؤثر على شهياتهم أو تزعج نومهم أو تربك خططهم لقضاء عطلة نهاية الأسبوع.

تؤكّد كل المنظمات الدولية والخبراء النزيهين والسياسيين الشجعان والصحافيين الموضوعيين والشخصيات التي تحترم نفسها أن ما يحدث جريمة إبادة جماعية، وجريمة ضد الإنسانية، وجريمة تطهير عرقي عنصري مقيت، وأكبر جريمة عقوبة جماعية لم يسبق أن شهدها تاريخنا المعاصر أدّت إلى مجاعة غير مسبوقة في عصرنا الحالي، لأن عصابة مارقة ترتكبها، وبدعم ومساندة من أقوى الدول التي تدعي الديمقراطية، وبتواطؤ أغلب الدول، بما فيها العربية القريبة والمحاذية لفلسطين، وأمام عجز كل دول العالم ومنظماته وهيئاته ومحاكمه عن إيقافها. تؤكّد ذلك الصور والفيديوهات والأصوات التي تخرج يوميا من قطاع غزّة، وتقدّم الأدلة والحجج التي لا يمكن دحضها، لأنها توثق، بالصوت والصورة وفي الدقيقة والساعة واليوم الذي ترتكب فيه الجريمة، وما توثقه وتتداوله وسائل الإعلام، مع كل فظاعته وبشاعته، هو فقط الجزء البسيط الظاهر من جبل الثلج، وما خفي أبشع وأفظع ومخيف، لأن عدد الشهداء والجرحى تجاوز 107 آلاف شخص، من دون احتساب عدد الضحايا تحت الأنقاض الذين لا يعلم عددهم أحد. ويعادل هذا العدد أو يفوق 5% من سكان قطاع غزّة، ولا يشمل هذا الرقم ضحايا الضفة الغربية من الشهداء والجرحى والأسرى وقد تجاوز عددهم سبعة آلاف وسبعمائة شخص. نسبة ضحايا الحرب الإجرامية على غزّة لم تشهدها أي حرب في السابق، بما فيها الحرب العالمية الثانية، حتى في ألمانيا النازية بعد تدميرها والسيطرة عليها من الحلفاء لم تقتل فيها هذه النسبة من سكّانها في تلك الحرب الكونية! مع العلم أن نصف ضحايا ألمانيا النازية كانوا من العسكريين، بينما أغلب الضحايا في غزّة من المدنيين العزل الأبرياء، بل والمرحّلين من بيوتهم والجوعى نصفهم من الأطفال والنساء. وفي الحرب العالمية الثانية التي تعدّ أبشع حرب كونية، لم يحدُث أن استهدفت المستشفيات والمدارس ومراكز الإغاثة وأماكن اللاجئين، ولم تسجّل عمليات إعدام لجرحى ومرضى وأسرى ونازحين بهذا الشكل الكبير المتعمّد والممنهج الذي يرتكبه جيش الاحتلال ويتباهى به جنوده بالصورة والصوت على وسائط التواصل الاجتماعي. وما يقابل ما يحصل اليوم في غزّة من جرائم هو ما كان يقع في معسكرات الإبادة النازية أو ما يعرف تاريخيا بـ«المحرقة» التي كان أغلب ضحاياها من اليهود. والمفارقة أن أحفاد أولئك الضحايا هم الذين يرتكبون اليوم الأفعال الإجرامية نفسها التي دانها العالم بالأمس، وحاكم مرتكبيها بينما يتغاضى عنها اليوم ويتعامل مع مجرميها!

لقد حوّل الاحتلال الإسرائيلي غزّة إلى أكبر مقبرة مفتوحة في العالم، يموت الناس فيها يوميا بالقصف والقنص وبالترهيب وبالتجويع، حيث يعيش الناس محرومين من الطعام والماء والدواء والكهرباء، وحيث آلاف الأطفال الأيتام تائهين يهيمون على وجوههم، بعدما استشهد كل أقربائهم، وحيث المستشفيات توقفت عن العمل، والمباني تحوّلت إلى ركام. وأمام بشاعة الصور التي تعكس محنة شعب حكم عليه بالموت والعذاب والقهر والاضطهاد والتشرّد عبر الملاجئ والمنافي 75 سنة، تجد الإنسانية نفسها عاجزة عن كبح همجية سفاحين يتسلّحون بنصوص توراتية مشكوكٍ في صحتها، وأساطير خرافية عمرُها أكثر من أربعة آلاف سنة لشرعنة جرائمهم وسرقاتهم. يشكّل هؤلاء السفاحون أكبر خطر يهدّد مستقبل العالم، لأنهم يقدّمون النموذج المفزع على بشاعة الشر الإنساني، ولأنهم يضربون عرض الحائط بكل المواثيق والعهود والقوانين والآليات والمنظمات التي وضعتها البشرية بعد الحرب الكونية الثانية للحفاظ على الأمن والسلم العالميين، ويمهّدون الطريق للطغاة والمجرمين مستقبلاً لارتكاب الأفعال نفسها من دون أن يخافوا من أي متابعةٍ أو محاكمة أو محاسبة. كما أن تركيبة المجتمع الإسرائيلي الذي يدعمهم ويحرّضهم على ارتكاب مزيد من الجرائم يكشف عن خزّان كبير من التطرّف والحقد والغلّ التاريخي الذي يملأ صدور (وفكر) هؤلاء البشر الذين يهدّدون أمن الشعوب المحيطة بهم واستقرارها، بل شعوب العالم، لأن من لا يدعمهم ويبارك جرائمهم يعتبرونه عدوّهم وحاقداً عليهم تحاربه لوبياتهم المنتشرة في كل الدول، وتتهمه بمعاداة السامية وكره اليهود، بما في ذلك حتى اليهود الشجعان الذين يرفعون أصواتهم منددين بجرائم الصهيونية التي اختطفت اليهود واليهودية، وحوّلتهما إلى حائط مبكى تبث عبر شقوقه إيديولوجيتها السامّة في سعيها التاريخي نحو السيطرة على العالم من خلال بسط نفوذها على سياساته واقتصاده وإعلامه ورأيه العام.

> إنسانيّتنا اليوم موضوع إدانة لعجزها عن وقف هذا العبث، وأصبحت قيمنا بلا قيمة، لأنها لم تحمنا من السقوط إلى درجة التطبيع مع تفاهة الشر

إنسانيّتنا اليوم نفسُها موضوع إدانة لعجزها عن وقف هذا العبث، وأصبحت قيمنا بلا قيمة، لأنها لم تحمنا من السقوط إلى درجة التطبيع مع تفاهة الشر. وإذا لم نستدع إنسانيّتنا وكل القيم التي تأسّست عليها حضارتنا فنحن متواطئون في الجريمة. صمتنا على الجريمة وتطبيعنا مع مشاهدها وأرقامها وقصص ضحاياها، وسكوتنا على المتآمرين والمتواطئين والمطبّعين والمبرّرين والمنهزمين ودعاة التيئيس مشاركة فيها، وسوف يأتي اليوم الذي نسأل فيها أنفسنا: لماذا لم نتحرّك؟ كيف سمحنا بالجريمة أن تنفذ وأن نكتفي بدور المشاهد والشاهد؟ وماذا سينفع موقف الشاهد الشهيد الذي ارتقى؟ وسوف يأتي اليوم الذي نكتشف فيه أننا كلنا شركاء في الجريمة، بصمتنا عن الحديث عنها وخوفنا من التنديد بمرتكبها وتطبيعنا مع مشاهدها وتعوّدنا على الشر الذي باسمه ترتكب وتنفذ. حتى لا نتعوّد على تفاهة الشر، وحتى لا نُطبع مع المأساة، وحتى لا ننسى الجريمة ومرتكبها، علينا أن نتذكّر وصية شاعر الحرية وشاعر الثورة الفلسطينية محمود درويش، الذي يدعونا من أبديّته إلى أن نفكّر بغيرنا من الشهداء والجرحى، والمدفونين تحت الدمار، والمتضوّرين جوعاً يموتون كل يوم ببطء أمام أنظارنا، والمشرّدين بين الخراب أهدافا لنيران القنّاصة، والمرحّلين في العراء تحت القصف كاميرات وأزيز المسيّرات القاتلة، من أجل كل هؤلاء علينا أن تذكّر وصية درويش «وأنت تفكّر بالآخرين البعيدين، فكّر بنفسك/ قل: ليتني شمعة في الظلام»!

(كاتب وإعلامي مغربي)

دمار في رفح، امس (احمد حسب الله/Getty)

لعلّ «2728» يعيد بعض التوازن

أرنست خوري

ليس هناك الكثير من المنطق ولا العقلانية في العلاقات الأميركية - الإسرائيلية، على الأقل منذ بدأ بنيامين نتنياهو يترأس حكومات في تل أبيب، أي منذ 1996 على امتداد فترات متقطعة. ست وزارات ألّفها الرجل وجّه خلالها إلى إدارات أميركية إهانات سياسية وشخصية لم يوجّهها غيره من الحلفاء ولا من الشركاء. إهانات لم تؤثر على منسوب الدعم الذي تقدّمه واشنطن لتل أبيب، حتى عندما يحرّض على الرؤساء الأميركيين ويتمنّى علناً وصول خصومهم (غالباً ما يكونون جمهوريين) إلى الرئاسة، على اعتبار أن التأييد حينها سيكون مجانياً ومن دون أي مقابل مطلوب من إسرائيل، مثلما بدت الصورة في ظل رئاسة دونالد ترامب (2016 - 2020). كلما نال نتنياهو دعماً، طالب بالمزيد وتبرّم من ضغوط يدّعي أنه يتعرّض لها من المسؤولين الأميركيين، وكلما غادر رئيس منصبه في البيت الأبيض، سرّب أوصافاً عن نتنياهو الكاذب والجاحد وناكر الجميل والغدّار. حتى دونالد ترامب قال عنه إنه «مخيّب للآمال» وإنه كان يحاول أن ينسب لنفسه كل ما تفعله أميركا من أجله ومن أجل دولته. كلما قدّمت أميركا خدمات استراتيجية ودبلوماسية وعسكرية واقتصادية لإسرائيل، تجاهل نتنياهو مصالحها في المنطقة وعمل بما يعاكسها، مثلما حصل في موضوع الاتفاق النووي مع إيران أيام باراك أوباما. الأهداف السياسية الشخصية الضيقة لنتنياهو من أجل البقاء في السلطة ظلّت تحلّ في المرتبة الأولى عنده قبل أي اعتبار آخر. أمام هذا المشهد المتتالي فصولاً، ربما لا يكون امتناع أميركا عن استخدام الفيتو ضد القرار رقم 2728 الذي صدر يوم الاثنين عن مجلس الأمن الدولي، سوى محاولة لإعادة التوازن والمنطق إلى تلك العلاقة التي جعلها باراك أوباما ثم جو بايدن من بعده تصل منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 إلى حضيض الاختلال، بكل هذا الدلال الذي جعل نتنياهو يطمئن إلى أنه مهما ارتكب، لن يتعرّض من الرئيس الديمقراطي لأكثر من تذمّر لن يؤثر على المقولة البايدنية الشهيرة التي تفيد بأنّه ليس على المرء أن يكون يهودياً لكي يكون صهيونياً.

ستة أشهر من إهانة بايدن بلده من أجل دمويي إسرائيل وعنصرييها، أنتجت انقساماً جدّياً داخل الحزب الديمقراطي بين متيّمين بـ«الاستثناء الإسرائيلي»، وليبراليين ويساريين داخل الحزب عاجزين عن تحمّل هذه الإهانة التي تمثلها قيادة إسرائيلية لا تعبأ إلا بهوس الاستيطان والقتل والتطهير العرقي والتفوّق العنصري. والنتيجة أن 60% من الأميركيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً، باتوا يعبّرون عن آراء إيجابية تجاه الشعب الفلسطيني، بينما لدى 46% آراء إيجابية تجاه إسرائيل، بحسب أحدث استطلاع رأي لمركز بيو للأبحاث نُشر قبل أيام.

لن يوقف القرار 2728 الحرب الإسرائيلية على غزّة لا غداً ولا بعد غد، فهو صادر عن أضعف مؤسّسة دولية، أي الأمم المتحدة، كذلك فإنه وُلد نتيجة مساومات وتسويات ومفاوضات خاضتها أميركا على الحَرف والكلمة، بشكل يُشعر إسرائيل بأن الوقت حان لتغيير شكل الحرب على غزّة، لأن الانتقام تحقق بالفعل ولن يتم القضاء على حركة حماس بالأسلوب المعتمد، ولا باجتياح بري شامل لمدينة رفح، لكن من دون كسر تل أبيب ومن دون أن يوحي القرار بأنه انتصار لـ«حماس». والحال أن مفاوضات أميركا والدول العشر التي صاغت المشروع (الجزائر والإكوادور وغويانا واليابان ومالطا وموزامبيق وكوريا وسيراليون وسلوفينيا وسويسرا) استغرقت أكثر من 24 ساعة على كلمة واحدة، لكي يدعو القرار في النهاية إلى وقف فوري لإطلاق النار خلال الأيام الباقية من شهر رمضان «على أن يؤدّي إلى وقف إطلاق نار مستدام»، أو يدوم طويلاً (lasting)، وليس دائماً (permanent) مثلما كان في الصيغة الأصلية.

تمرير أميركا القرار 2728 لن يوقف الحرب الإسرائيلية على غزّة فوراً، ولكنه كان سلوكاً ضرورياً من أجل إعادة إرساء قاعدة ضرب كل من بايدن ونتنياهو أسسها، وهي أن تمرّد الحليف الصغير على الحليف الكبير لا يمكن أن يدوم إلى الأبد، وأن هذا الحساب المفتوح للدلع الإسرائيلي عند المسؤولين الأميركيين، ليس قدراً مكتوباً للعالم تحمله إلى ما لا نهاية.

متى تتوقّف الحرب على غزّة؟

مروان قبلان

لا يبدو أن قرار مجلس الأمن رقم 2728 الذي سمحت الولايات المتحدة بتمريره مساء الاثنين، رغم معارضة إسرائيل، سوف يكون له تأثير يذكر على العدوان الإسرائيلي المستمرّ على غزّة منذ قرابة ستة أشهر. على العكس، يحاول رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذي يتعرّض لضغوط خارجية متزايدة لإعادة النظر في مقاربته للحرب على غزّة، أن يصعد أكثر لتحقيق مكاسب سياسية من خلال الظهور بمظهر القائد الذي لا يلين أمام الضغوط.

من ناحية ثانية، وأخذاً في الاعتبار «الصدمة والرعب» اللتين اتسمت بهما عملية طوفان الأقصى وما ترتب عليها من نتائج مزلزلة بالنسبة لإسرائيل، كان واضحاً، منذ البداية، أن المؤسّسة الاسرائيلية الحاكمة (الجيش، والأمن، والمستوى السياسي) متفقة على أن الحرب لن تتوقّف قبل أن تتمكّن إسرائيل من إعادة الاعتبار لقوة الردع التي تمثل الركن الأساس في أمنها ووجودها. استعادة قوة الردع الإسرائيلية تبقى، هي الأخرى، بعيدة المنال، رغم القدرات التدميرية الهائلة التي تستخدمها إسرائيل منذ 7 أكتوبر لمعاقبة أهل غزّة، و«جعلهم عبرة»، فإسرائيل ما زالت بعد ستة أشهر غير قادرة على بسط سيطرتها على مناطق في غزّة اجتاحتها مرّات عدّة، وما زالت تتلقّى كل يوم مفاجآت جديدة ابتداء من شبكة الأنفاق المعقّدة التي بنتها «حماس»، إلى المستوى القتالي الذي يتمتع به كوادر الحركة ومقاتليها، إلى مقدار العمى الاستخباراتي والمعلوماتي الإسرائيلي بشأنها، إلى مدى اختراق «حماس» للمنظومة الأمنية الإسرائيلية نفسها.

رغم ذلك، قد تضطرّ إسرائيل إلى وقف الحرب، حتى لو لم تحقق كل أهدافها، فالسياسة (والحرب إحدى أدواتها) هي، في نهاية المطاف، فن الممكن، فقد اضطرّت الولايات المتحدة، مثلاً، إلى الخروج من فيتنام وترك الشيوعيين يسيطرون عليها، واضطرّت لمغادرة أفغانستان بطريقة فوضوية أيضاً وترك «طالبان» تستعيد السيطرة عليها، في حين اضطرّت إسرائيل نفسها إلى الانسحاب من جنوب لبنان عام 2000 وترك المنطقة لحزب الله، وانسحبت من غزّة عام 2005، حيث جاءت «حماس» إلى الحكم فيها في العام التالي.

هذا لا يعني أن إسرائيل ستفعل الشيء نفسه حتماً هذه المرّة في غزّة، أو أن الظروف اليوم تشبه ما كان عليه الحال عام 2005 في غزّة، أو عام 2000 في لبنان، لكن احتمال أن توقف إسرائيل حربها من دون تحقيق كل أهدافها يزداد إذا تضافرت جملة عوامل مرتبطة بعضها ببعض هي: انقسام النخب الإسرائيلية وتصدّع الإجماع على الجدوى من استمرار الحرب.

حتى الآن تبدو النخب الإسرائيلية (السياسية والأمنية والعسكرية والثقافية والإعلامية) مجمعة على الحرب وأهدافها، لكن هذا الإجماع أخذ يضعف أخيراً بسبب الاعتقاد بأن سياسات نتنياهو باتت مكلفة لإسرائيل، تتسبّب في تدمير صورتها وفي عزلة دولية لها، وإضرار بعلاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. إذا حصل انقسام بين النخب سوف تبدأ حرب تسريبات في ما بينها، ما يعطي هامشاً أكبر لوسائل الإعلام لانتقاد سياسات الحكومة، لينعكس ذلك بدوره على الرأي العام، بخاصة إذا بدأت حياته تتأثر بها نتيجة خسائر بشرية أو اقتصادية كبيرة، أو الإحساس بأن العلاقة مع واشنطن ليست على ما يرام. وليس من قبيل المبالغة القول إن الرأي العام الإسرائيلي هو العامل الحاسم في استمرار الحرب أو توقفها، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الأميركية الأسبق هنري كيسنجر عندما قال: «ليس لدى إسرائيل سياسة خارجية، بل سياسة محلية فقط». وهذا ما يدركه نتنياهو أيضاً، ذلك أن الرأي العام الإسرائيلي يمكن أن يبقيه في الحكم أو يأخذه إلى السجن، كما يمكنه أن يوقف الحرب.

مصر... وصفة النجاح في استمرار الفشل

معتز الفجيري

تثبت التطوّرات أخيرا صحّة المقولة التي تتردّد في الإعلام الدولي في السنوات القليلة الماضية إن مصر أكبر من أن يُسمح لها بالسقوط. يأتي الخارج في الأوقات الحاسمة بالحلول ودفعات الأوكسجين الطارئة لتسكين الأزمات، واحتواء بعض من آثارها. وعلى عكس بعض التوقعات التي كانت سائدة خلال النصف الثاني من العام السابق، أن نظام الحكم قد يشهد تحوّلات نوعية، فإن المؤشّرات الحالية تسير في اتجاه أن النظام الحكم الحالي ما زال قادراً على الاستمرار والتجدّد بملامحه نفسها، وسوء إدارته السياسة والاقتصاد، ليس بفضل مهارات القائمين عليه أو إنجازاتهم، ولكن لضعف تنظيم المحيطين به داخلياً وقدراتهم، والاستثمار الناجح للحكومة في تعظيم استغلال الفرص الإقليمية والدولية لتوفير مسكّنات طارئة لأزمات هيكلية عميقة. قدّمت كلٌّ من الإمارات والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي حزماً جديدة من الاستثمارات والمساعدات والقروض الجديدة خلال شهر مارس/ آذار الحالي تجاوزت الـ50 مليار دولار. تساعد الصفقة الاستثمارية العقارية الضخمة للإمارات، الحليف الاقتصادي الأهم حاليا لمصر عربياً، في ضخّ سيولة نقدية أجنبية في وقت بالغ الدقّة، بحيث تستطيع الحكومة تسهيل الحصول على باقي حزم المساعدات، وإنهاء الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، والوفاء ببعض الإصلاحات المالية المطلوبة من الصندوق، ورفع تصنيفها الائتماني. قد تؤدّي هذه الحزمة المالية الجديدة إلى استقرار المؤشّرات العامة للاقتصاد المصري على المدى القصير، لكنها لن تحلّ أزمة الديون المتراكمة، أو تؤدّي إلى تحسين الأوضاع المعيشية الصعبة اليومية للسواد الأعظم من المصريين، في ظل استمرار نمط السياسات الاقتصادية نفسه، وهو ما أكّده تحليل اقتصادي شامل نشره موقع بلومبيرغ الإخباري قبل أيام عن النتائج المتوقّعة لهذا الدعم المالي الطارئ.

لا تخلو هذه المساندة الخارجية من دوافع سياسية واستراتيجية. المطلوب بالنسبة للجانب المصري تسكين الأزمة وتأجيل أمد انفجار تبعاتها الاجتماعية داخلياً. بالنسبة للإمارات، تزيد الصفقة الضخمة الجديدة من نفوذها الاقتصادي والسياسي الداخلي في مصر، والتأثير في سياساتها الخارجية. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، المساعدات الجديدة، والتي تأتي في إطار ما يعرف بالشراكة الاستراتيجية الشاملة، تعكس رغبة أوروبية في تأكيد الشراكة مع الحكومة المصرية في ملفّات مكافحة الهجرة غير النظامية، وتسهيل تصدير الطاقة إلى أوروبا، وضمان تناغم الموقف الخارجي المصري تجاه إسرائيل مع المواقف الأوروبية. بدأ الاتحاد الأوروبي هذا المسار مع مصر منذ عام 2017، عبر استئناف اجتماعات مجلس الشراكة المصرية الأوروبية، وصولاً إلى الإعلان عن هذه الشراكة الاستراتيجية الشاملة في اجتماع مجلس الشراكة العاشر في يناير/ كانون الثاني الماضي، والذي كشفت وثائقه عن الاتفاق الذي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى التوصل إليه مع مصر بشأن السيطرة على تدفّق المهاجرين إلى أوروبا عبر المتوسّط، والمشابهة للاتفاق الأوروبي التونسي المثير للجدل.

> لم تعرف مصر وضعاً اقتصادياً واجتماعياً كارثياً مشابهاً للوضع الحالي، لكن من الخطأ الرهان على أن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وحدها قد تغيّر الملامح الاستبدادية لنظام الحكم

> المؤشّرات الحالية تسير في اتجاه أن نظام الحكم الحالي ما زال قادراً على الاستمرار والتجدّد بملامحه نفسها، وسوء إدارته السياسة والاقتصاد

وسط هذه التطورات المبهجة للحكومة المصرية، والتي انعكست إيجابياً، وبشكل ملحوظ، على الحالة المعنوية للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في أحاديثه وخطبة خلال الأسبوعين الأخيرين، قرّرت السلطة إغلاق ملف القضية 173، والتي تعد القضية الجنائية الأشهر دولياً، والتي استهدفت الحركة الحقوقية المصرية. بدأت صياغة هذه القضية ضد منظمّات حقوق الإنسان المصرية والدولية العاملة في مصر منذ عام 2011، وتصاعدت إجراءاتها منذ عام 2014. ... بالتأكيد، إغلاق هذه القضية خطوة جيدة، لكن من المهم الانتباه إلى أن الغرض السياسي والأمني لهذه القضية قد استنفد بالفعل. فقد تعرّضت قيادات وأعضاء أهم منظمات حقوقية مصرية لإجراءات تعسفية متواصلة لأكثر من ثماني سنوات، شملت المنع من السفر، والتحفّظ على أموالهم وممتلكاتهم. وأدّت القضية أيضاً إلى خروج حقوقيين مصريين عديدين ومنظماتهم للعمل في المنفى. ورغم أن هذه القضية كانت مؤلمة للحركة الحقوقية المصرية، إلا أنها لم تنه عملها، بل على العكس، فقد أدّت إلى تكثيف التضامن والتعاون العابر للحدود الرسمي وغير الرسمي، والذي لاحق الحكومة المصرية في كل المنابر الدبلوماسية الدولية. لم تنجح السلطات المصرية، رغم جدّية تهديداتها عام 2014، في إحالة القضية إلى المحاكمة الجنائية أو اعتقال القائمين على هذه المنظمّات المصرية، أو محاكمتهم، بسبب الكلفة السياسية العالية لمثل هذا الإجراء. وقد اضطرّت تحت ضغط مباشر من الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب من إنهاء الشق الدولي للقضية، والذي ضم ممثلين عن منظمات حقوقية أميركية. لا يعدو الإعلان عن إغلاق هذه القضية سوى مراوغة تكتيكية لتمرير الصفقات المبرمة أخيراً مع الهيئات الدولية، وخصوصاً الاتحاد الأوروبي، الذي يبحث هو الآخر عن مشروعية أخلاقية ورمزية للتخفيف من تبعات اتفاقه بشأن السيطرة على المهاجرين غير النظاميين مع دولةٍ لا تعد آمنة بالمرّة لاستضافة أو إعادة توطين مهاجرين أو طالبي لجوءٍ لا تريد أوروبا استقبالهم.

الخطوات الإصلاحية المحدودة والعشوائية التي تتّخذها الحكومة المصرية من حين إلى آخر منذ عام 2021، والتي تأتي في معظمها استجابة لمتغيّرات عرضية خارجية أو داخلية لم تغيّر المشهد السياسي المغلق، رغم وجود فرص عديدة كان من الممكن استثمارها بشكلٍ مختلف إذا كانت هناك جاهزية ورؤية للنخب السياسية داخل البلاد. اعتمدت السلطة داخلياً في العامين الأخيرين على مزيدٍ من الاحتواء والتدجين للسياسيين وبعض ممن خرجوا من السجون أخيراً، واعتمدت، في الوقت نفسه، على ما يمكن تسميته الترهيب والابتزاز الصامت لمن يرفض الانصياع للسلطة. لم تشهد الساحة الداخلية في مصر في ظل هذا المناخ المقيّد سوى تفاعل ضعيف غير منظّم مع مبادرات النظام كردّ فعلٍ للحصول على مكتسبات قصيرة المدى، وفئوية تخصّ أصحابها وجماعاتهم. وقد مرّت الانتخابات الرئاسية المصرية في ديسمبر/ كانون الأول الماضي حدثاً عرضياً لم يشعر به أحد، ليس فقط بسبب الاهتمام الإعلامي والشعبي بتداعيات العدوان الإسرائيلي على غزّة، ولكن أيضاً لأن هذه الانتخابات والمنافسين فيها لم يتمكّنوا من أن يكونوا ملهمين بأي شكل للمصريين في الداخل أو الخارج. وقد تعاملت السلطة بقسوةٍ مع أي مرشّح محتمل يمكن أن يلتفّ حوله المصريون. في الوقت ذاته، مثلت حرب غزّة فرصة ثمينة لتعميق التقارب المصري مع أوروبا والولايات المتحدة، والشركاء الإقليميين.

نتذكّر أن العلاقات المصرية الأميركية شهدت، قبل حرب غزّة بأسابيع قليلة، توتّراً بعد الكشف عن تورّط مسؤولين مصريين في تقديم رشاوى لرئيس لجنة العلاقات الخارجية السابق في مجلس الشيوخ الأميركي، السيناتور روبرت مينينديز، لتسهيل تلقّي مصر المعونة العسكرية الأميركية من دون شروط، وتحسين صورة الإدارة المصرية في واشنطن. لكن سرعان ما طوت الإدارة الأميركية هذه الصفحة بعد حرب غزّة مع احتياجها المتزايد للدور المصري. وقد ساعد في ذلك الحرص الشديد على الجانب المصري، في عدم الخروج عن الإطار العام المتناغم مع المواقف الغربية تجاه الاحتلال الإسرائيلي. ويعدّ تسارع موجات الدعم الإقليمي والدولي للحكومة المصرية في الفترة الأخيرة تأكيداً لحالة الرضا الدولية والإقليمية عن الدور المصري، واستعداده لمدّ يدّ العون لإنقاذ الحكومة بمسكّنات عاجلة.

يقول الباحث الاقتصادي ماجد مندور، في تقرير صادر حديثاً عن المنبر المصري لحقوق الإنسان، إن الأزمة الاقتصادية الراهنة «لم تحدُث كنتيجة ثانوية لسياسة اقتصادية خاطئة، أو فشل عرضي لسياسة عامّة منفذة من موظفين تكنوقراط، بل هذه الأزمة هي نتيجة مباشرة لمشروع النظام السياسي الحالي، والذي قام بالتركيز المفرط للسلطة في أيدي المؤسّسة العسكرية على حساب القوى والتيارات الاجتماعية الأخرى، وذلك بدعم شعبي واسع النطاق». لم تعرف مصر وضعاً اقتصادياً واجتماعياً كارثياً مشابهاً للوضع الحالي، لكن من الخطأ الرهان على أن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وحدها قد تغيّر الملامح الاستبدادية لنظام الحكم في ظلّ السياق الدولي والإقليمي الرهن، والممانع لمثل هذه التحوّلات، وفي ظل التصحّر السياسي المستمرّ في البلاد داخلياً.

(أكاديمي وحقوقي مصري)

جمهورية الصمت في تونس

سالم لبيض

في الجمهورية الجديدة المنبعثة إلى الوجود في تونس يوم 25 يوليو/ تموز 2021، هناك رغبة جامحة للعودة بعدّادات الزمن إلى الوراء، وتحديداً إلى ما قبل سنة 2011، تيمّنا بتجربة حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي في احتكار السلطة ربع قرن، والحيلولة دون حقّ التونسيين في التداول السلمي على ممارستها، وذلك باسترجاع تكميم الأفواه وسيلة رئيسية تعلو فوق كلّ الوسائل الأخرى، لترسيخ السلطة والسلطان وبقاء الرئيس قيّس سعيّد في الحكم قدر الإمكان.

كانت البداية مع المرسوم عدد 54 لسنة 2022، بروحه التسلطية والروائح الاستبدادية الكريهة التي تُشتمّ منه، ومحتوياته المضادّة لنُبل السياسة وقيمها السامية، وأخلاقيات العمل العام، وضلاله عن سُبُل الحرية، ووأد الاختلاف، وقمع الأفكار المغايرة، ومنع التعبير عنها، وسجن أصحابها.

ولقد وُضع تحت طائلة هذا المرسوم الزجري محامون وإعلاميون وصحافيون ومدوّنون وكتّاب وساسة من اتجاهات مختلفة ورؤساء أحزاب ونشطاء مدنيون أغلبهم من الشباب، ومواطنون عاديون، ذنبهم كتابة تدوينة أو الإدلاء بموقف أو نشر نصّ أو فيديو غير مألوف، منهم من زُجّ في السجون ومنهم من ينتظر. وهذه المقاربة في الحكم، المعبّرة عن شقاء وعي أصحابها وعتاقة أفكارهم ولا تاريخيّتها، تستوجب اجتباء أحسن عطور الفكر والسياسة، والانخراط في النضالات المدنية والسلمية المضنية، والاعتماد على المشرّعين وقضاة الأرض الأحرار المُنصفين الذين يأبون الضيم ويرفضون الظلم وظلماته، عسى أن يعود إلى التاريخ عبقه، وتزول روائح (وآثار) خراب العمران الإعلامي والسياسي والمدني، التي أحدثها هذا المرسوم في عالم الحياة العامة، وتنقيتها من الشوائب ومضادّات الحقوق والحريات بأنواعها.

وبعد هذه المسحة التسلطية، لتكريس سيادة الصمت، والكفّ عن الكلام في قضايا الشأن العام، صدر قرار وزير الداخلية، مستكملاً مسار التكميم، بمنع «الميكرو - تروتوار» (مجموعة من الناشطين يتواصلون مع الجمهور العام) في شارع الحبيب بورقيبة على غير الصحافيين، وقد نقل الخبر أوّل مرّة، بشيءٍ من السبق، موقع قناة الحدث الإماراتية في تونس يوم 21 مارس/ آذار 2024. والمقصود بالإجراء منع التصوير والمقابلات الحرّة التي تنشر على مواقع التواصل الاجتماعي، على ما في هذا المنع من نكران لدور النشاط الاتصالي الشعبي والسوشيال – ميديا عموما، الخارج عن هيمنة الدولة ورقابتها، المواكب للثورة الاتصالية التي اجتاحت العالم وكسرت الحدود بين الدول من دون أن تحتاج إلى أذون الحكومات وتأشيراتها. وهو نشاط كان له الفضل في إنجاح الثورة التونسية سنة 2011، والتعجيل بإسقاط نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، وإنارة حقائق كثيرة أمام الرأي العام. هذا علاوة على ما تحقق لبعض السياسيين من إكراميات اتصالية ومزايا إعلامية، بفضل فيديوهات واستجوابات «الميكرو - تروتوار» التي عجّت بها مواقع التواصل الاجتماعي، فكان لها الفضل في إدخالهم استطلاعات الرأي العام، ودخول السباق الانتخابي، حتى بلوغ هرم السلطة وتولي الحكم.

> التأسيس لجمهورية الصمت في تونس مقدّمة لإعادة إنتاج جمهورية الخوف التي عرفتها تونس بعدما ثبّت بن علي أركان حكمه

> الأيديولوجيا المتخفّية وراء قمع حق التعبير هذه المرّة يسارية نُشّئ أصحابها ومريدوها على الدفاع عن الحقوق والحرّيات العامة والفردية والأكاديمية

لم يحظ خبر منع «الميكرو - تروتوار» بمتابعة شاملة من وسائل الإعلام واهتمام الإعلاميين المحليين، ربما لأنه لا يمسّ جمهور العاملين في القطاع الإعلامي بصفة مباشرة. واكتفت النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين بإشارات عابرة خفيفة الأثر في بيانها يوم 21 مارس/ آذار الجاري بعنوان «لا مجال للتراجع عن الحقوق والحريات»، على غرار «تابعت النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين الجدل الدائر داخل المهنة الصحافية حول حرية التصوير في الفضاء العام لغير حاملي بطاقة صحافي محترف أو ترخيص للتصوير»، مضيفة «لا يمكن حسب المعايير الدولية والدستور التونسي في الفصل 37 ممارسة رقابة مسبقة على الحريات العامة كحرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر».

والحال أن هذا الإجراء لا يقلّ خطورة على الحياة العامة عن المرسوم 54، فهو يهدف إلى منع المواطن التونسي من التعبير عن رأيه في شارع الحبيب بورقيبة المعروف بشارع الثورة التونسية، وهو فضاء الحرّية الأول في تونس، الذي يضجّ على مدار الساعات والأيام والأشهر وسنوات طويلة بأنشطة السياسيين وتصوير المدوّنين وتغطيات الإعلاميين. وقد يكون هذا الإجراء مقدّمة لتعميم المنع ليشمل كل شوارع الثورة وساحاتها في مختلف المدن والقرى والأرياف التونسية والفضاء العام برمّته، فالحقوق ومساحات التعبير والفضاءات العمومية تسلب تدريجيا من أصحابها هذه الأيام، وعلى مراحل بوسائل القتل السياسي الرحيم، أو بعنف الدولة وعصاها التي تحرّكها أيديولوجيا أصحاب الحكم.

واللافت أن الأيديولوجيا المتخفّية وراء قمع حق التعبير هذه المرّة يسارية نُشّئ أصحابها ومريدوها على الدفاع عن الحقوق والحرّيات العامة والفردية والأكاديمية. وأنّ الدرس الأكاديمي في معهد الصحافة والعلوم والأخبار، حول المواطن - الصحافي والمواطن - المدوّن، وهو الذي استطاع فترات طويلة، بواسطة آلة تصوير بسيطة أو عن طريق الهاتف الجوّال الحامل لكاميرا تصوير، كشف حقائق كثيرة وإنارة الناس وتسليط الأضواء على ما يدور من حولهم وما يرسم لهم من السلطات واختياراتها وسياساتها، وعوالم التجاوزات والفساد المصاحبة، قد بدأ يفقد مصداقيته ومبرّرات تدريسه. ويمكن أن ينتهي به الأمر إلى أن يختفي من سلّم المقرّرات الجامعية، شأن درس السُلطات والتفريق بينها، فلا مكان لهذا الدرس في محاريب القانون التونسية وكلياته ومعاهده، فالسُلطات تحوّلت في الدستور التونسي لسنة 2022 إلى وظائف لا فواصل بينها ولا تفريق، تخضع كلها لسلطة رئيس الجمهورية دون سواه.

صرّح وزير الداخلية التونسي كمال الفقي، يوم 6 مارس/ آذار الحالي، في أثناء الجلسة العامة البرلمانية للمصادقة على قانوني بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين (الإلكترونيين)، قائلا «البلاد (تونس) مثل البلدان المتقدّمة ستصبح مجهزة بالكاميرات والمنظومة الإعلامية وبعون الله سنعذّبهم جماعة السرعة وجماعة عدم الوقوف والتوقف وعدم احترام الأولوية». من الواضح ان هذا التصريح الذي سبق قراره منع «الميكرو - تروتوار» بأيام، من منبر مجلس الشعب، وأمام من يُفترض أن يكونوا نوابا للشعب، ولسان حاله، وصوته المدوّي، من دون ردّ فعل يذكر منهم، يستبطن منزعاً عقابياً يرمي إلى جعل الدولة تترصّد مواطنيها لتعذيب المخطئين والمتجاوزين، فكلمة سنعذّبهم جاءت مشحونة بالرغبة في القمع، بدلاً من إرشاد الناس وتهيئتهم لممارسة سلوك حضاري مستدام قوامة احترام القوانين، بما في ذلك التشريعات المرورية. ويبدو أن الذهنية نفسها التي أنتجت المرسوم عدد 54 وقرار منع «الميكرو - تروتوار»، تسعى إلى تركيز أدوات المراقبة والتصوير في كل الفضاءات العامة لبسط الدولة هيمنتها المطلقة على الجماعات والأفراد. ولعل إحداث بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين يمثّل أحدث مظاهر تلك الهيمنة، ذلك أن تمرير قانوني الوثيقتين البيومتريتين لقي لسنوات طويلة معارضة المجتمع المدني والهيئة الوطنية للمعطيات الشخصية، لما يمثله من كشف للمعطيات الخاصة للتونسيين وتهديد لحقوقهم وحرياتهم.

وكان الرئيس السابق للهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية شوقي قداس قد صرّح، يوم 23 فبراير/ شباط 2023، قائلا «لبطاقة التعريف البيومترية سلبيات وتمثّل خطورة على سلامة المعطيات الشخصية»، فهذه البطاقة «تتضمّن معطيات حساسة جدا وتشكّل خطورة على الخصوصية وغيرها من الحقوق الأساسية في تونس». وأضاف الرئيس السابق للهيئة «له إثباتات تفيد بأن الاختراقات ممكنة من الدولة، والتي يمكنها تتبع الأشخاص عند امتلاكها كلّ المقومات الآلية ويصبح الشخص مراقبا من كل صوب وحدب مثل ما يجري في الصين حاليا»، وأن «الدولة التونسية، وفق مقال منشور في مجلة جون أفريك يوم 22 فبراير/ شباط 2022، ستقوم بشراء منظومة للتعرف البيومتري من شركة فرنسية».

ويبدو أن الهدف الرئيسي من وراء عملية تحويل التونسيين إلى أرقام وعلامات مشفّرة، مكشوفي الهوية من الدولة وأجهزتها، وتصنيفهم في سجلات ودفاتر وملفات إلكترونية بمواصفات بيومترية، وخصوصاً بعد إلغاء الصفة والمهنة والحالة المدنية من الوثائق الرسمية البيومترية، بتعلّة المساواة، يبدو أنه هدف رقابي وأمني بامتياز، وليس تنمويا أو خدميا، أو يندرج ضمن مواكبة العصر والتحولات العميقة التي تعيشها الإنسانية في ظل الطفرة التكنولوجية والاتصالية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.

التأسيس لجمهورية الصمت مقدمة لإعادة إنتاج جمهورية الخوف، التي عرفتها تونس بعدما ثبّت الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي أركان حكمه، إثر الانتخابات الصورية لسنة 1989، واستمرّت حتى 2011، يتمّ بخطى حثيثة، بآليات تكميم الأفواه نفسها والحدّ قدر الإمكان من الحريات السياسية، وإجبار الناس على الإقلاع عن الكلام في قضايا الشأن العام ومسألة السلطة والحكم.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads